

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

٢٠٢٢/٩/٥

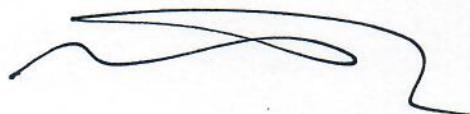
دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى ضم التعويضات الدائمة لتقاعدي الجيش والأجهزة الأمنية إلى أساس معاشهم التقاعدي .

نشريف ونقدم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر المشار إليه في الموضوع أعلاه ، مع أسبابه الموجبة ومذكرة تعليلية بتوفير صفة الاستعجال المكرر فيه، راجين إعطاءه بحراه القانوني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب أديب عبد المسيح



- مرفق ربطاً :

- اقتراح القانون المعجل المكرر.
- الأسباب الموجبة.
- مذكرة حول توفر صفة الاستعجال المكرر.

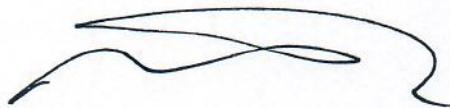
اقتراح قانون معجل مكرر
يرمي إلى ضم التعويضات الدائمة لمتقاعدي الجيش والأجهزة الأمنية
إلى أساس معاشهم التقاعدي

مادة وحيدة :

أولاً : خلافاً لأي نص آخر، وباستثناء التعويض العائلي، تضم التعويضات الدائمة التي يتتقاضاها متقاعدو الجيش والأجهزة الأمنية إلى أساس معاشهم التقاعدي، كما تتحسب هذه التعويضات من ضمن أساس المعاش المذكور عند إفادتهم من أية مساعدات مالية أو اجتماعية تمنح على أساسه، على أن لا يطبق هذا التدبير على أساس الراتب والتعويضات الخاصة بعناصر الجيش والأجهزة الأمنية في الخدمة الفعلية ولا على تعويض نهاية الخدمة الذي يستحق لهم لدى مزايلتهم الخدمة.

ثانياً : تلغى سائر الأحكام الأخرى المخالفة أو غير المتفقة مع هذا القانون ويُعامل به فور نشره في الجريدة الرسمية .

النائب أديب عبد المسيح



الأسباب الموجبة

لما كانت السياسة المالية للحكومات المتعاقبة تجاه رواتب وتعويضات عناصر الجيش والأجهزة الأمنية قاصرةً فقط على تقليل حجم أساس الراتب وفصل التعويضات عنه وذلك خشية ارتفاع قيمة تعويضات نهاية الخدمة هؤلاء عند إحالتهم على التقاعد،

وحيث إنه كان من نتيجة هذه السياسة الخاطئة حرمان العسكريين من الاستفادة من درجات استثنائية أعطيت لموظفي القطاع العام (مع الاعتراف بأحقيتها) بحيث أصبح نظارهم في الخدمة في القطاع المذكور يتقدموه عليهم بكثيرٍ من الدرجات، وبالتالي حدوث فجوة واسعة بين أساسات رواتب العسكريين من جهة والموظفين المدنيين في القطاع العام من ذات الفئة والرتبة والدرجة من جهة ثانية، وكان من بين التداعيات الكارثية لهذه السياسة أن المساعدة الاجتماعية الشهرية (التي بدأت الدولة بمنحها للعاملين في القطاع العام ولل العسكريين من بين فيهم المتقاعدين) قد تفاوتت قيمتها بشكلٍ كبيرٍ بين العسكري من ناحية وموظفو القطاع العام المماطل له في الفئة والرتبة والدرجة من ناحية ثانية، بحيث لم تتجاوز قيمة المساعدة الاجتماعية الشهرية العائدة للعسكري في الخدمة وفي التقاعد نصف تلك العائدية للموظف أو المتاعد المدني أو ثلثتها في أفضل الحالات،

وإن القول بمحظوية واردات الدولة لعدم دمج التعويضات الخاصة بالعسكريين في الخدمة الفعلية في أساس الراتب (خشية عدم ارتفاع قيمة تعويضات نهاية الخدمة التي تعطى لهم استناداً إلى أساس الراتب) إذا كان له من يبرره فإن أخذ المتقاعدين العسكريين بجريرة هذه السياسة وبالتالي استمرار فصل تعويضاتهم عن أساس معاشهم التقاعدي، حتى بعد إحالتهم على التقاعد وتقادمهم لتعويضات نهاية الخدمة، لم يعد له من مبرر على الإطلاق، ولا يمكن أن يرضي باستمرار تطبيق هذه السياسة أصحاب الضمائر السليمة، لاسيما وأن هؤلاء المتقاعدين يعتمدون في معيشتهم

وفي إغالة أسرهم حصراً على معاشهم التقاعدي دون أي مدخول آخر،

بناءً على ما تقدم، ونظراً للدور الكبير الذي أداء هؤلاء المتتقاعدين، واحتراماً لتضحياتهم العظيمة في الذود عن حدود الوطن وحماية أرواح المواطنين ومتلكاتهم لعشرين السنين، وانسجاماً مع المبدأ الدستوري في المساواة أمام القانون وفي تولي الوظيفة العامة، وتحقيقاً لقيم العدالة والإنصاف بين جميع العاملين في القطاع العام،

وعطفاً على أحکام المواد ١١٠ - ١١٢ من النظام الداخلي ب مجلس النواب،

فقد أعدَ اقتراح القانون المعجل المكرر المرفق، الرامي إلى ضم التعويضات الدائمة (باستثناء التعويض العائلي) التي يتقادمها متتقاعدو الجيش والأجهزة الأمنية إلى أساس معاشهم التقاعدي، مع النص على عدم شمول هذا التدبير لأساس الراتب والتعويضات الخاصة بعناصر الجيش والأجهزة الأمنية في الخدمة الفعلية ولا لتعويض نهاية الخدمة، وذلك رغبةً في عدم تجاوز آراء قيادات المؤسسات العسكرية والأمنية بشأن قضايا تخص منتسبيها وداخلة ضمن

صلاحياتها،

مقترحين إعطاءه مجرأه وفقاً للأصول، تمهدًا لمناقشته وإقراره.



مذكرة حول توفر صفة الاستعجال المكرر

في اقتراح القانون المرفق الرامي إلى ضم التعويضات الدائمة
لمتقاعدي الجيش والأجهزة الأمنية إلى أساس معاشهم التقاعدي
(عملاً بأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب)

عطفاً على الحيثيات المدرجة في الأسباب الموجبة لاقتراح القانون المعجل المكرر المرفق،
ولما كانت المساعدات الاجتماعية الشهرية التي تمنحها الدولة حالياً، وكذلك الزيادات المستقبلية التي قد تطرأ
على الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية، تعطى على أساس الراتب أو المعاش التقاعدي،
وحيث إن صفة الاستعجال المكرر متوفرة في اقتراح القانون المذكور نظراً لتحقيق الضرر الجسيم والأكيد
بالمتقاعدين العسكريين من عناصر الجيش والأجهزة الأمنية جراء استمرار الوضع على ما هو عليه، خصوصاً في ظل
الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وأصابتهم مع عائلاتهم بشظاياها في الصميم،
لذلك واستناداً إلى أحكام المواد ١١٠ - ١١٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب نقترح إعطاءه مجرة
تمهيداً لمناقشته وإقراره.

النائب أديب عبد المسيح

